المزاعم النحوية لابن عقيل في شرحه ألفيَّة ابن مالك

Grammar allegation for Ibn Aqeel in his explanation of Alfiat Ibn Malik

م.د. مالك حسن عبد الله غالي
Dr. Malik Hasan Abdullah Ghali
كلية الإمام الكاظم (ع) للعلوم الإسلامية الجامعة
Malik69hassan@gmail.com

College of Imam Alkadhim (Allah peace upon him)

for Islamic science university

ملخص
بحثنا " المزاعم النحوية لابن عقيل في شرحه على ألفية ابن مالك" قائم على تمهيد تعريفي بمدلولات مادة "زعم" واشتقاقاتها في كلام العرب مع الإشارة إلى أضدادها ، وترادفها ، واشتراك الألفاظ لها في اللغة، وأتبعته بالمبحث الدراسي الذي عرضت فيه المزاعم النحوية الواردة في الشرح بعامّته موزعة على أقسام الكلام:
١- الاسم
٢- الفعل
٣- الحرف
وختمته بأبرز النتائج متبوعة بقائمتي الفهارس ، والمصادر ...

Abstract
The research is aboutallegation of Ibn Aqeel in his explanation of Alfiat ibn Malik stands on introduction of definition of evidence of article (Zaam) and derivations in Arabic speech..with referring to opposites and synonyms and term association in language.. and followed by research

that shows the mentioned linguistic allegation in the explanation in general distributed in parts of speechs:

1. Name
2. Verb
3. preposition

المقدّمة

من أبرز الدراسات اللغوية المرجوّة في قراءة النصَّ اللغوي ، واستيعاب محتواه، فضلاً عن التعرّف على ناقلهِ ومن نسب إليه الرأي ، والقول ، والتعقيب والإيضاح أو الخلاف ، هو البحث في اكتمال فهم مضمون النصّ، والنسبة إلى قائله ، علاوةً على إيعاب صحّته ويمكن أن يكون ذلك ركيزةً أساسية للباحثين في إحاطة فهم النصِّ فهماً يكون مسوَّغا إعادة قراءة النصوص من أوّلها إلى آخرها ...،فهكذا بحث دراسي يستوجب الاهتمام التامّ؛ لأنّ معرفة صاحب الخبر والمخبر عنه لهما انعكاس إيضاحي في التعرّف على مذهبهِ النحويّ، والصرفيّ ومنهجه ونتاجه الفكريّ ... ، فكانت رغبتي البحث في المزاعم النحوية التي صرَّح بها ابن عقيل في شرحهِ على ألفية ابن مالك ، وهو ينسب شطراً منها إلى أعلام لهم شأن عظيم في الدراسات اللغوية ،وشطراً يضمر فيه نسبة الأحكام النحوية لنحويين منوّها عنهم بكلمة (بعض النحويين) ، أو (بعضهم) ، وحاولت جاهداً أن أوزعها بعامَّتها على أقسام الكلام من اسم وفعل وحرف ، فكلّ مزعم انضوى تحت القسم الذي ينتمي إليه ؛ بغية التبسيط والتيسير وأسبقتها بتمهيد في عرض معاني مادة "زَعَمَ" في كتب اللغة ، مع لحاظ ما يناسب مراد بحثنا ، وختمته بأبرز ما توصلت إليه.

التمهيد

زَعَمَ في اللُّغة والاصطلاح

تعدّدت معاني كلمة "زَعَمَ" في كتب اللغة، فضلاً عن تعدّد اشتقاقاتها ، ومناحي استعمالاتها، واختلاف أوجهها الدلالية ...، ويمكن عرض أبرز معانيها الواردة في كلام العرب مقرونة باستعمالاتها على النحو الآتي :

١- "قال" و"القول" يكون حقًّا ، وباطلاً ، مثال الحقِّ ما أنشده الأعرابي لأمية :

وأنّـــي أذيـــن لكـــم أنـــهُ سـينجدكم ربّكـــم مـــا زعـــم(١)

ومثال الباطل قولُهُ تعالى : ((زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أن لن يُبْعَثُوا))(٢).

٢- الشَّكُّ : معناهُ الكذب أو الباطل ، فقيل إذا شُكَّ في قولٍ ما ، ولم يُدْرَ لعلّه كذب أو باطل قيل لهُ زَعَمَ فلان، ومنه قوله سبحانه : ((فَقَالُواهَذَا للهِّ بِزَعْمِهِمْ))(٣) ، أي : بقولهم الكذب(٤).

٣- الظَّنُّ : هو شَكٌّ ويقين تدبر وليس بيقين عيان(٥) ، وذهب الزبيدي إلى أنّه التردّد الراجح بين طرفي الاعتقاد غير الجازم ولم أقف على شاهد له(٦).

٤- الكذب : هو نقيض الصدق ، مع الإتيان بأوهام وخواطر مخالفة للحقيقة(٧).

٥- الحديث عَمَّن لا يحقّق قوله ، كقول القائل : (ولا زعماته...)(٨) ، ومثلهُ قول الشاعر : * لقد خّطَّ رومِيٌّ ، ولا زَعماته(٩) * بمعنى أنّه كلامٌ غير متحقّق فيه .

٦- التكذُّبُ : هو الدال على التكلّف ، والتصنّع فيه ، فقد قال ابن منظور : (وتكذّب فلان إذا تكلّف الكذب)(١٠) ، منه قول الشاعر : * أيّها الزاعم ما تزعّما(١١)*

٧- لا يوثق في أمرٍ ما، منه قول ابن السكّيت :(...، ويُقالُ للأمر الذي لا يوثق به مزعم، أي : يزعم هذا أنّه كذا ، ويزعم هذا أنّه كذا)(١٢).

٨- أمرٌ غير مستقيم ، لاشتماله على المنازعة ، وهذا المدلول بينٌ في قول الأزهريّ : (الزعم إنّما هو في الكلام ، يقال : أمرٌ فيه مزاعم ، أي : أمرٌ غير مستقيم فيه منازعة بعد)(١٣).

٩- الكفالة ، والضمان : شاهدهما قول عمر بن أبي ربيعة :

قلــت : كفــي لــك رهــن بالرضــا وازعمي يا هندُ ، قالت: قد وجب(١٤)

بمعنى واكفلي ، واضمني(١٥) ، ونحوه : (زَعَمَ به يزعمُ زعماً ، أي : كفل)(١٦) ، وقد وردَ هذا المعنى في الحديث الشريف : (الدين مقضيّ ، والزعيم غارم)(١٧) ، وتفسير ذلك أنّ الزعيم هو "الكفيل" ، أمّا الغارم فهو "الضامن" ، ومنه قوله تعالى : ((وَأَنَاْبِهِم زَعِيمٌ))(١٨) ، ومنه قول علي ابن أبي طالب "رض" :(ذمّتي رهينة ، وأنا به زعيم)(١٩).

١٠- وتكون بمعنى القول والذكر(٢٠) ، ومنه قول أبي زُبيد الطائي :

يا لهف نفسي إن كان الذي زعموا حقًّا ! وماذا يرد اليوم تلهيفي

إن كان معنى وفود الناس راح به قومٌ إلى جدثٍ في الغار منجوف؟(٢١)

١١- زعيم القوم هو رئيسهم ، وسيّدهم، والزعامة هي السيادة ، والرياسة(٢٢).

١٢- زعامة المال هي أفضله ، وأكثره من الميراث ، وغيره(٢٣) ، ومنه قول لبيد :

تطيــر عدائــد الأتــراك نفعــاً ووتراً ، والزعامة للغلام(٢٤)

فسّره ابن الأعرابي بالدرع ، والرياسة ، والشرف(٢٥)، ومن الدلالات الأخر التي تحملها لفظة "زعم" شهد ،والتظافر على أمرٍ ما ،ووعد والوعد واستعمالها فيما يُذمّ ورئيس القوم وسيّدهم والطمع والتوصّل لحاجة المتكلّم والحديث الذي لا سند له ولا ثبت فيه وموكل الأنفاس والوكيل ...،إنّ أبرز الدلالات اللغوية المقصودة لكلمة "زعم" التي تواردت كثيراً عند علماء اللغة العربية خاصَّة وفق استعمالات العرب لها في أساليب كلامهم بعامّته : شعراً ، ونثراً مايمكن حصرها فيما هو آتٍ :

١- "قال" و"ذكر" منه قولهم : (زعمت الحنفيّة ، وزعم سيبويه)(٢٦) ، أي : "قال" ، وعلى نحوه قوله تعالى : ((أَوْ تُسْقِطَ السَّمَاء كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسَفًا))(٢٧) ، أي : "كما أخبرت"(٢٨) ، وبين الآلوسي في روح المعاني أنَّه كثرَ استعماله بمعنى القول الحقّ(٢٩).

٢- "ظنّ" مثل قولك : "في زعمي كذا" ، أي : "في ظنّي كذا"(٣٠).

٣- "اعتقد" ، و"استيقن" ، منهُ قولهُ تعالى : ((زَعَمَ الَّذِي نَكَفَروا أن لَّن يُبْعَثُوا))(٣١).بمعنى الاعتقاد والاستيقان الفاسد(٣٢).

٤- "كفل" و"ضمن" ، فالزعيم هو الكفيل ، والضامن(٣٣) ، ومنه قوله تعالى : ((وَلِمَن جَاء بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَابِهِ زَعِيمٌ))(٣٤)،ولا يفوتنا أن نقول ما أورده سيبويه نقلاً عن شيخه مكثراً من ذلك : (زعم الخليل كذا) ، وأيّد هذا المعنى الحافظ عاصم بن سليمان الأحول ، حيث قال في كثرة قول سيبويه : (زعم الخليل في كذا...)(٣٥) أنَّه كان يوردها في مواضع يتّفق فيها معه فقال : (في أشياء يرتضيها)(٣٦)،علماً أنّ معنى القول المحقّق تشتمل عليه "زعم" حسب ما يليق بها من الكلام الواقعة فيه ، فضلاً عن نسبة الاستواء بين المقام والمتكلّم والمخاطب والظرف فالاحتمالية واردة لأيّ معنى مذكور آنفاً ، وهذا ما صرّح به الكثير من علماء اللغة(٣٧)، علاوة على علماء رواة كلام العرب ، والحديث ، منهم ما قاله النووي في شرحه على مسلم : (وقد قدّمنا بيان هذه المسألة في أوائل هذا الشرح وأنّ الزعم يطلق على القول المحقّق والكذب وعلى المشكوك فيه وينزل في كلّ موضع على ما يليق به)(٣٨)،يتّضح ممّا سبق أنّ مادة "زعم" لها مستوى تباعد ، وتقارب ... ، وفق مراد المتكلّم للدلالة المقصودة علماً أنّ دلالتها لا تختصّ بمدلول دون آخر ، فيمكن تأويلها ، وتفسير مرادها مع إدراك قوة احتماليتها للمعنى الذي تضمنه السياق الكلامي لها ، فهي تتقارب فيما بينها وبين الدلالات الأخر المشابهة لها في المعنى الأصلي ، وتتباعد فيما بينها وبين المفردات الأخر التي تستقلّ هي الأخرى بمعانٍ خاصةٍ بها بمعنى أنّ مادة "زعم" تتولّد منها دلالات ذات حقول متباعدة فيما بينها، لكن لكلّ حقل تقارباً في دلالاته التي اشتمل عليها ، ويمكن عرض إيضاحٍ تقريبي لمدلولي "زعم" : القريب ، والبعيد على النحو الآتي :

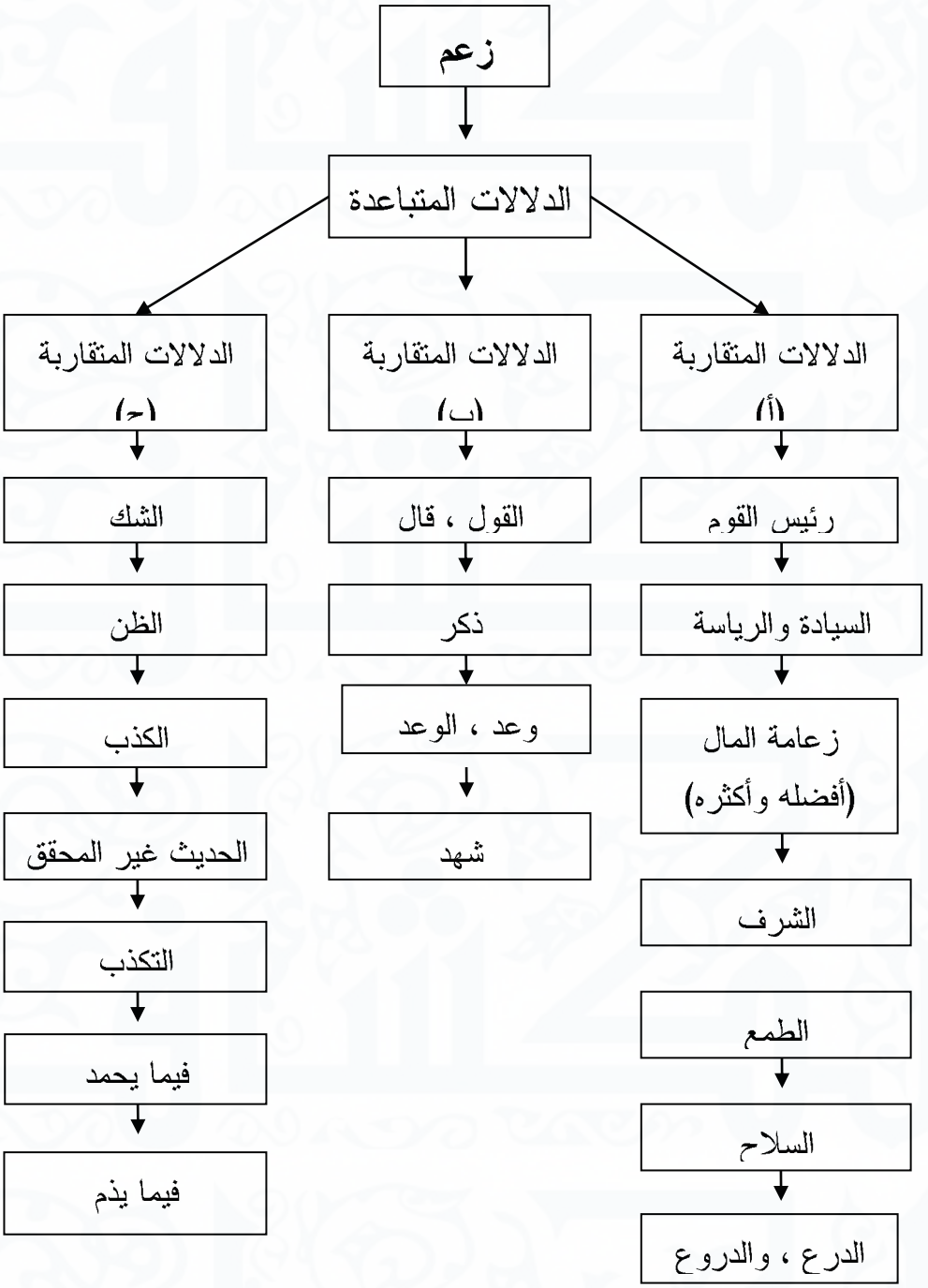
زعم
الدلالات المتباعدة
الدلالات المتقاربة (أ)
رئيس القوم
السيادة والرياسة
زعامة المال (أفضله وأكثره)
الشرف
الطمع
السلاح
الدرع ، والدروع
الدلالات المتقاربة (ب)
القول ، قال
ذكر
وعد ، الوعد
شهد
الدلالات المتقاربة (ج)
الشك
الظن
الكذب
الحديث غير المحقق
التكذب
فيما يحمد
فيما يذم

المزاعم النحوية

إنّ المزاعم التي أوردها ابن عقيل في شرحه دلّت على الأقوال والأخبار فضلاً عن الأذكار أحياناً،وفي أحايين أخر دلّت على الظنِّ وهذا ما احتملته سياقات كلامه علاوةً على شدّة تعلّق المسألة الواحدة ومحتواها بصاحبها الذي نسبت إليه المسألة ، قياساً للحكم الشائع عند العلماء ، ثمّ إنّ المزاعم لم ترد إلا بعد استنفاد شرح المسألة وكيفيتها وإيضاح أحكامها ...، علماً أنّ دلالة المزاعم اصطحبت معاني أُخر هي القلّة في المراد التالي لها ، والانفراد فيما يزعم في الأمر مقروناً ذلك بخلاف ما تصدّر ذكره ابتداءً ،وبلغ عدد ذكر كلمة "زعم" في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك خمساً وثلاثين موضعاً من مواضع شرح الألفية بعامّتها ، وفق صيغة الماضي المجرّد من إسناده لأحد ضمائر الرفع المتّصلة عدا موضعاً واحداً ورد فيه مسنداً بألف الإثنين(٣٩)، ويمكن عرض المسائل النحوية المشتملة على كلمة "زعم" على النحو الآتي :

- أصل استعمال القول في المفرد :أورد ابن عقيل تفسيراً لمراد قول ابن مالك : "والقول عمّ" ، فقال : (ثمّ ذكر المصنّف- رحمه الله تعالى- أنّ القول يعمّ الجميع ، والمراد أنّه يقع على الكلام أنّه قول ، ويقع أيضاً على الكلم والكلمة أنّه قول ، وزعم بعضهم أنّ الأصل استعماله في المفرد)(٤٠)، فالقول يطلق على الاسم والفعل والحرف وهذا مراده من الجميع ، وكذلك يمكن أن يقع على الكلم والكلمة سواءٌ أفاد أم لم يفد ، وتبعه ابنه بدر الدين ، وتبع ابن عقيل كثيرٌ من المتأخرين منهم ابن هشام الذي فسّره باللفظ المفرد الدال على معنى كرجل ، وفرس...(٤١) ، فهو قيّد استعمال أصله في دلالة الاسم المفرد، وتعرّض لهذه المسألة شرّاح الألفية بأوصاف لا تقلّ أهمية عمّا ذكره ابن عقيل من العموم والخصوص والأصالة في وقوعه على الكلام والكلمة ، فقد قال الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ) : (...، إذ لا يوجد شيء من الكلام والكلم والكلمة بدون القول ، فكلّما وجد واحد منهما وجد القول، ولا عكس)(٤٢) ، فالعلاقة متلازمة فيما بين المصطلحات الأربعة : (الكلام ، الكلم ، الكلمة ، القول)، من حيث بلوغ الفهم والإفهام والإفراد صفة القول فضلاً عن جعله صفة المعنى فذكر ابن الحاجب وأبو حيّان أنّه وضع لمعنى المفرد ، ففي الحقيقة أنَّ الإفراد صفته ، كما يكون صفة للمعنى بتبعية اللفظ ، نحو : "زيدٌ قائمٌ" فالخبر كلمة مفردة لكنُّه مركّب ، ومثله : "ضرب" فهو كلمة ومعناهُ مركّب من الحدث والزمان(٤٣).

أولاً : الاسم :

١- بناء جمع المؤنث السالم في حالة النصب :

أوضح ابن عقيل مسألة بناء جمع المؤنث بدل إعرابه ، وأنُّه نابت فيه الكسرة عن الفتحةثمّ قال :(...، وزعم بعضهم أنهُّ مبني في حالة النصب ، وهو فاسد ، إذ لا موجب لبنائه)(٤٤)، فمرادهُ من "زعم" "ظنّ" ؛ لأنُّه أخبر عنه بخبر الفساد ، ونفى البناء فيه ، ولم يرتض عنه، وأراد صاحب الزعم الأخفش الأوسط أبا الحسن علي بن سليمان (ت٢١٥هـ)، الذي جعل البناء في جمع المؤنث النصب في حالة النصب دون

الرفع والجرّ(٤٥)، خلافاً للفارسيّ الذي نفى أن تكون حركة الجرّ حركة بناء(٤٦)، وقد صرّح بهذه المسألة الأشموني في شرحهِ على الألفية الذي تابع ابن عقيل في نفيها لموجب البناء فيه ، إذ قال : (يكسر في الجرّ وفي النصب معاً كسر إعراب خلافاً للأخفش في زعمه أنّهُ مبني في حالة النصب ، وهو فاسد إذ لا موجب لبنائه، وإنّما نصب بالكسرة مع تأتي الفتحة ليجري على سنن أصله وهو جمع المذكر السالم في حمل نصبه على جرّه...)(٤٧)،ولعلّ دواعي بنائه في حالة النصب هي ثباته بحركة الكسر في حالة النصب لكنّه حُمِل على أصله وهو أقرب للصواب .

٢- **المبتدأ الواقع وصفاً :**اشترط البصريون أن يكون الوصف الواقع مبتدأ معتمداً على نفيٍ أو استفهام(٤٨)، واستدلّوا على ذلك ببعض الأبيات الواردة من كلام العرب ، منها قول الشاعر : * خليلي ما وافٍ بعهدي أنتما *(٤٩)ونحو قوله :

أقاطن قوم سلمى أم نووا ظعنا إن تظعنوا فعجيب عيش من قطنا(٥٠)

أمّا الكوفيون ، وتابعهم الأخفش فلم يشترطوا ذلك(٥١) ، مستدلّين ببعض الشواهد :

خبيرٌ بنو لهب فلا تك ملغياً مقالة لهبي إذا الطير مرّت(٥٢)

وقال ابن عقيل في شرحه : (... ، وزعم المصنّف أنّ سيبويه يجيز ذلك على ضعف...)(٥٣) ، وأثبتت كتب الخلاف النحوي زعم المصنّف هذا(٥٤) ، وذكر ابن الناظم أنّ عدم الاعتماد للوصف المبدوء به يكون قبيحاً ، وهو جائز على قبحه(٥٥) ، وتابع عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي البصريين إذ قال : (والصحيح ما قالهُ البصريون)(٥٦).

٣-**شذوذ وصل الألف واللام بالفعل المضارع** :ذهب ابن عقيل إلى أنّ إيصال الألف واللام بالفعل المضارع يكون شاذًّا(٥٧)؛ لكنّ ابن مالك قال بقلّته : (وكونها بمعرب الأفعال قلّ)(٥٨) ، ومنه قول الشاعر :

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل(٥٩)

وعدُّه جمهور البصريين أنُّه مخصوص بالشعر(٦٠)،أي وصل الألف واللام بالفعل المضارع مختصًّا في الشعر ، وجوّز فيه الاختيار مع مجيئه موصولاً بالجملة الاسمية وبالظرف شذوذاً(٦١) ، واستدلّ الأوّل بقوله :

من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بني معد(٦٢)

ومثال الثاني :

من لا يزال شاكراً على المعه فهو حرٌ بعريشةٍ ذات(٦٣)

وحجّة الناظم ومن وافقه من النحويين أنّ الشاعر كان له الأولى أن يقول : "المرضي" في البيت السابق(٦٤) ، وهذا التوجيه قد أشار إليه سيبويه وابن السرّاج قبل توجيه ابن مالك إليه(٦٥).

٤- **تسكين عين "مع" :**ذكر ابن عقيل أنّ "مع" تسكينها يكون لغةً ، إذ قال : (... ، وزعم سيبويه أنَّ تسكينها ضرورة ، وليس كذلك بل لغة ربيعة ، وهي عندهم مبنية على السكون ، وزعم بعضهم أنَّ الساكنة العين حرف ، وادّعى النحّاس الإجماع على ذلك وهو فاسد فإنَّ سيبويه زعم أنَّ ساكنة العين (اسمٌ)(٦٦)، فنسب ابن عقيل ثلاثة مزاعم يمكن إيضاحها على النحو الآتي :

١. تسكين عين "مع" ضرورة عند سيبويه .
٢. أنَّ ساكنة العين تكون اسماً عند سيبويه أيضاً .
٣. ذهب بعض النحويين أنَّ "مع" حرف عند تسكين عينها(٦٧) .

علماً أنَّ تسكينها منسوب إلى قبيلتي "غنم" و"ربيعة"(٦٨)،وهي عندهما مبنية عليه خلافاً لمزعمين:

١- ذهاب سيبويه إلى أنَّ تسكينها ضرورة في الشعر يجعلها اسماً عنده(٦٩)، خلافاً للنحّاس الذي ادّعى حرفيتها مع سكونها(٧٠).

٢- زعم بعض النحويين أنَّ تسكين عينها يجعلها حرفية وقد احتملت دلالة "زعم" فيما ذكر آنفاً معنى الفعل "قال" ، وملخّص هذه المسألة : أنَّ سيبويه أبقى تسكينها مع اسميتها ، وتكون معربة ومبنية في معنى واحد ، في حين أنَّ النحّاس جعلها حرف جرّ ، ومرادهُ مرفوض(٧١)، فهي مبنية في بعض اللغات مع التصريح بإعرابها، واشتملت كتب الخلاف مسألة تنوينها فذهب الخليل وسيبويه وصحّحه أبو حيان إلى أنَّ فتحتها فتحة إعراب(٧٢)، أمّا يونس والأخفش وصحّحه ابن مالك فذهبا إلى أنَّ فتحتها كفتحة "فتى" الاسم المقصور(٧٣).

٥- **تجريد خبر "كاد" من "أن" :**أورد ابن عقيل زعماً لابن مالك إذ قال :(... ، وزعم المصنّف أنَّ الأصح خلافه ، وهو أنّها مثل "كاد" فيكون الكثير تجريد خبرها من "أن"، ويقل اقترانهُ بها...)(٧٤)، ففيها حكمان الأول كثير تجريد خبرها من "أن" والثاني قليل اقتران خبرها بـ"أن" ، فابن مالك تابع سيبويه وتابعهما ابن الناظم وابن عقيل(٧٥)، فقال ابن الناظم : (ولم يذكر سيبويه في "كرب" إلا تجريد خبرها من "أن")(٧٦)، وذكر ابن الناظم نتيجة المسبّب قائلاً : (فلذلك قال الشيخ : "ومثل كاد في الأصح كربا")(٧٧)، وأثبت الشرّاح ما استدلّ به على كثرة تجريد خبر "كرب" من "أن" في قول الشاعر:

كــرب القلــب مــن جــواه يــذوب حــين قــال الوشــاة هنــدٌ غضــوب(٧٨)

استدلّوا بقلّة اقتران خبرها بـ"أن" ما روي عن قول عمر بن الخطاب "رض" إذ قال : (ما كدت أن أصلّي العصر حتّى كادت الشمس أن تغرب)(٧٩)، ومنه قول الشاعر:

أبيـــتم قبـــول الســـلم منـــا فكـــدتم لدى الحرب أن تغنوا السيوف عن السلّ(٨٠)

٦- تعريف معمولي "لا" :إنّ من شروط إعمال "لا" عمل ليس أن يكون معمولاها نكرتين ، نحو : "لا رجلٌ أفضل منك" ، وهذا شرط بارز عند الحجازيين(٨١) ومنه قوله :

تعـز فـلا شـيءٌ علـى الأرض باقيـاً ولا وزرٌ ممـــا قضـــى الله واقيـــاً(٨٢)

وقال ابن عقيل : (وزعم بعضهم أنّها قد تعمل في المعرفة ، وأنشد للنابغة :

وحلّـت ســواد القلــب لا أنــا باغيــاً ســواها ولا عــن حبّهــا متراخيــاً(٨٣)

ولم يشر ابن الناظم إلى انعدام التنكير في معموليها(٨٤).

٧-**تعدّد الخبر** :ذكر ابن عقيل أنّ بعض النحويين زعم جواز تعدّد الأخبار للمبتدأ وهي من جنس واحد كالمفردين أو الجملتين(٨٥) ، ولا يجوز عندهم أن يكون التعدّد مفردين ثمّ جملتين فلابدّ من الاستواء في التعدّد من جنس واحد خلافاً للنحويين الذين يجوزون تعدّد الخبر وإن كانا مختلفين في المفرد والجنس أي مفرداً وجملة(٨٦)، وتجويز ذلك في القرآن الكريم كثير ومنه قوله تعالى : ((فَإِذَاهِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى))(٨٧)، فجوّزوا : "تسعى" خبراً ثانياً ، والمتعيّن هو أن تكون جملة حالية وذهب لذلك ابن الناظم وتبعه ابن عقيل(٨٨)، علماً أنَّ ابن الناظم لم يشر إلى مسألة تعدّد الخبر إذا أحدهما مفرد والآخر جملة(٨٩)، ونسبة زعم ابن عقيل في قوله : (... هكذا زعم هذا القائل...)(٩٠) ، أراد به المعربين للقرآن الكريم منهم أبو البقاء العكبريّ(٩١) .

٨-استعمال "جمع" غير مسبوقة بـ"كلهن":إنَّ التأكيد بأجمعين وهي غير مسبوقة بـ "كُلُّهم" وكذلك استعمال " جُمَعُ" غير مسبوقة بـ " كُلّهنّ" لوارد في كلام العرب ، نحو :" جاء القومُ أجمعون"،" جاء النساء جُمَعُ"،وذكر ابن عقيل أنَّ ابن مالك زعم ذلك قليلاً(٩٢)ومنه قول الشاعر:"يا ليتني كنت صبيًّا مرضَعاً ..."(٩٣)والحكم القليل الذي صرَّح به ابن عقيل أخذه من مراد قول ابن مالك الآتي :ودون كلّ قد يجيءُ أجمع * جمعاءُ أجمعون ثمّ جمع فقوله : (....قد يجيء...)(٩٤). هو القليل المستنبط من قوله.

٩-**معنى الإضافة** :اتّفق النحويون على أن تكون الإضافة المحضة بمعنى اللام ، وذكر ابن عقيل أنَّ بعضهم زعم أنْ تكون بمعنى "من" أو "في" وهذا اختيار المصنّف ابن مالك(٩٥)، بدليل قوله :"وأنو مِن أو في" ....(٩٦)،فالمعاني الحاصلة في فهم دلالة الإضافة هي : (من ، في ، اللام) لكنّ الاختيار يقع في إحداها بوساطة الضابط المتمثّل بعدم صلاح (من) أو (في) فالإضافة تكون بمعنى ما تعيَّن تقديره أو بمعنى اللام(٩٧) أمَّا تعيين معنى الإضافة فينحصر فيما هو آتٍ: المضاف إليه جنس للمضاف فيتعين

تقـديراً(من)ويتعـين تقـدير (فـي) إذا كـان المضـاف إليـه ظرفـاً واقعـاً فيـه المضاف(٩٨)،فالأكثر أنَّ الإضافة على معنى اللام وعُدَّت الأصل ، لذا اقتصر عليها الزجاج(٩٩)،وورد معنى (من) بكثرة أيضاً ،أمَّا معنى (في) فورودهُ بقلّة ، وذكرهُ ابن مالك تبعاً لطائفةٍ قليلة من النحويين(١٠٠).

١٠-أصل " لَبَّى " :ذهب يونس بن حبيب إلى أنَّ لفظ "لَبَّى" ليس بمُثَنى فأصله على حالتهِ هذه فهو مقصور ، وقد قُلبت أَلِفُهُ ياءً مع المضمر ، قياساً على اتصال "لدى" و "على" بمضمر إذ تُـرَدُّ الألف إلى الياء وهي أصله ، نحو "لديه" و "عليه"(١٠١). ونقل ابن عقيل ردَّ سيبويه عليه فقال :

(لو كان الأمر كما ذكر لم تنقلب ألفه مع الظاهر ياءً كما لا تنقلب ألف "لدى" و "على" فكما تقول : "على زيدٌ" و "لدى زيد " كذلك كان ينبغي أن يقال : ("لَبَّى " زيد) لكنّهم لمَّا أضافوهُ إلى الظاهر قلبوا الألف ياء ، فقالوا : *فَلَبَّى يدي مسور*(١٠٢).فدَلَّ ذلك على أنَّه مثنى ، وليس بمقصور كما زعم يونس(١٠٣)، علماً أنَّ إضافته للظاهر شاذّة(١٠٤)، وموضع الخلاف اتَّسع فيما بين سيبويه وشيخه يونس بن حبيب في تفسير ثبات أو قلبها ياء مع إضافتها إلى الظاهر(١٠٥). ومنه قول الشاعر:دَعَوْتُ لِما نابني مِسْوَراً ..... فَلَبَّى فَلَبَّيْ يدَيْ مِسْوَرِ(١٠٦).

وإليه أشار الناظم :"...وشدَّ إيلاءُ يَدَيْ لِلبَّى"(١٠٧)،فقال سيبويه في هذا البيت :(فيه ردٌّ على يونس في زعمه أنَّهُ...)(١٠٨)، فكلمة (لَبَّى) مفردة على وزن (فَعْلَى) ، ووجه الردّ هو أنَّ الياء قد وجدت مع الظاهر ثابتةً ولم تقلب ألفاً مع الظاهر(١٠٩)، وذكر ابن الناظم أنَّ يونس غلط في (لبيك وأخواته) ، إذ قال : (إنَّ خلاف يونس في لبيك وأخواته وهم)(١١٠)، بمعنى أنَّ الخلاف عند يونس إنَّما يكون في (لبيك) خاصًّا دون غيرها من أخواتها .

١١-عمل اسم الفاعل :أجمع النحويون على عمل اسم الفاعل الواقع صلة بالألف واللام في الأحوال الثلاث : الماضي ، والمستقبل ، والحال ؛ لوقوعه حينئذ موقع الفعل ، فحـقّ الصـلة أن تكـون جملـة ، مثالـه : " هـذا الضـارب زيـداً – الآن أو غـداً أو أمس"(١١١). ونسب ابن عقيل زعماً لجماعة من النحويين منهم الرمانيّ عدم إعمال اسم الفاعل الواقع صلة ل"أل" في الحال والمستقبل بل يعمل في الماضي فقط(١١٢) في حين زعم بعض النحويين إلى عدم إعمالهِ مطلقاً ، والمنصوب بعد اسم الفاعل يكون منصوباً بإضمار فعل(١١٣).وقد ذكر ذلك ابن مالك في التسهيل وتبعه ابنه (ابن الناظم) في ذكر ما أجمع عليه النحويون(١١٤).

١٢-نعت المعرَّف بالألف واللام الجنسية بالجملة :أوضح ابن عقيل أنَّ بعض النحويين يُجَوِّزُ نعت الاسم المعرَّف بالألف واللام الجنسية بالجملة(١١٥)،وتفسير ذلك أنَّ المعرَّف بلام الجنس قريب من النكرة فيجوز نعتُهُ بالنكرة المخصوصة(١١٦)، ولذلك استدلّ النحويون بقول الشاعر :ولقد أمرُّ على اللئيم يَسُبُّني .....فأعفُ ثُمَّ أقُولُ لا يَعْنِيْني(١١٧).

فالشاهد في قوله : ((.....اللئيم يَسُبُّني ...)) فجملة يَسُبُّني جملة وقعت صفة لـــ" لئيم" وهو مقترن بـــ" أل" ومعرّف بالألف واللام ، وهذا لا يجوز عند النحويين ولكنّ الألف واللام للجنس فهي قريبة من التنكير ، لذا جاز نعته بالنكرة ، ويجوز أن يكون حالاً(١١٨)،وذهب ابن مالك في شرح التسهيل إلى أنَّ المعرَّف بـــ "أل" الجنسية لفظهُ معرفة ، ومعناها نكرة(١١٩).في حين ذكر أبو حيان في الارتشاف أنّ المعرّف بـــ "أل" الجنسية لا ينعت خلافاً لمن أجاز ذلك(١٢٠)، فإذا كانت الجملة حالية فجائزة ؛ نظراً إلى لفظهِ(١٢١).

١٣-وقوع المبتدأ بعد "إذا"لا يوجد خلاف فيما بين سيبويه والأخفش في حكم وقوع المبتدأ بعد "إذا" بل الخلاف بينهما ينحصر في حالة خبره من حيث الاسمية والفعلية، فسيبويه يوجب أن يكون فعلاً ، لكنّ الأخفش يُجوّز أن يكون اسماً(١٢٢)، ويتّضح ذلك في المثالين الآتيين :

١-أجيئك إذا زيدٌ قام. ٢- أجيك إذا زيدٌ قائم .

فكلمة "زيدٌ" مبتدأ على سيبويه والأخفش لكنّ المثال الثاني لا يصلح حكمه إلا عند الأخفش فقط(١٢٣)، ومصدر الخلاف هذا يقودنا إلى خلاف متّصل بالمسألة سابق عليها، مفاده أنّ "إذا" تكون مضافة لا تدخل على الجملة الاسمية بل الفعلية وهذا رأي البصريين ، أمّا الكوفيون والأخفش فهم جوَّزوا دخولها على الجملة الاسمية(١٢٤). وقوله تعالى (إذا السماءُ انشقت)، ستكون "السماء" عند الأخفش والكوفيين مبتدأ والخبر تالٍ لـــ(السماء) ؛ خلافاً للبصريين الذين جعلوا "السماء" فاعلاً بفعل محذوف بناء على التأويل : " إذا انشقت السماء انشقت".

ثانياً: الفعل :

١- **استعمال مضارع "يوشك" :**نسب ابن عقيل زعماً للأصمعي في عدم استعمال الماضي لـ"أوشك" ، وحصر استعماله بصيغة الفعل المضارع فقط(١٢٥) ، فقال : (وزعم الأصمعي أنُّه لم يستعمل "يوشك" إلا بلفظ المضارع ، ولم يستعمل "أوشك" بلفظ الماضي...)(١٢٦) ، ثمّ نفى ابن عقيل ذلك رادًّا على الأصمعي قوله السابق إذ قال: (...وليس بجيّد بل قد حكى الخليل استعمال الماضي وقد ورد في الشعر...)(١٢٧).فاستدلّ بقول الشاعر :

ولـو سـئل النـاس التـراب لأوشـكوا إذا قيـــل أن يملّـــوا ويمنعـــوا

فتبيّن عنده أنّ الكثير هو استعمال المضارع والقليل استعمال الماضي(١٢٨).فـ"أوشك" عكس "كاد" كما أوضح ابن الناظم بقوله : (... ، وأمّا أوشك فالأمر فيها على العكس من كاد)(١٢٩)، والشواهد في ذلك كثيرة منها قول الشاعر :

يوشـــك مـــن فـــرّ مـــن منيتـــه فـــي بعـــض غرّاتـــه يوافقهـــا(١٣٠)

٢- **اشتغال العامل عن المعمول** :نصب المعمول الأول المتقدّم على عامله فيه نظر ، فقد نقل ابن عقيل أنّ بعض النحويين زعم عدم جواز النصب ؛ لكلفة الإضمار(١٣١) ،

رادًّا عليه ابن عقيل نفسه قائلاً :(... ، وليس بشيء فقد نقله سيبويه وغيره من أئمة العربية وهو كثير)(١٣٢)، واستدلّ بما أنشده أبو السعادات ابن الشجري في أماليه على النصب قوله :

فارساً ما غادروه ملحماً غير زميلٍ ولا نكس وكل(١٣٣)

ومنه قوله تعالى : ((جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا))(١٣٤).

٣- **حكم لغة "أكلوني البراغيث" قليل** : أوضح ابن عقيل مراد قول ابن مالك الآتي :(والفعل للظاهر بعد مسند...)(١٣٥) ، أنّ الفعل المسند للظاهر التالي له يكون قليلاً(١٣٦) ، أمّا الفعل المتّصل به من أحد ضمائر الرفع المتصلة كالألف أو الواو أو النون على سبيل جعل الظاهر مبتدأ أو بدلاً من الضمير المسند إليه(١٣٧)، فاللغة القليلة هي في الإسناد الأوّل المشار إليه آنفاً(١٣٨) ، والمتمثلة بجعل الاسم الظاهر فاعلاً للفعل المسند به(١٣٩) ، وقد عبّر عنها ابن مالك بلغة : "يتعاقبون فيكم ملائكة...." ، ثمّ قال ابن عقيل: (هكذا زعم المصنّف)(١٤٠)،وأراد ب"زعم" قال، ولم يشر ابن الناظم إلى إحدى العبارتين الدالّتين على رواية الحكم القليل(١٤١)، بل اكتفى بذكر حكم الجواز مع التمثيل له للفعل المسند لأحد ضمائر الرفع المتّصلة التي تتّضح صورتها الإسنادية بوساطة التأنيث والتثنية والجمع ، نحو: "هند عست أن تقوم "،"الزيدان عسيا أن يقوما"،"أوشكوا أن يفعلوا"(١٤٢).

٤- **إقامة الثالث من باب "أعلم" المبني للمجهول** :إنَّ بناء الفعل للمجهول المتعدّي لثلاثة مفاعيل فيه خلاف بين النحويين(١٤٣)، فقد ذكر أنَّ الاتفاق في منعه من أن يكون نائباً من الفاعل حاصل بإجماع النحويين(١٤٤) ، ونقل ذلك ابن الناظم(١٤٥) ، وقيل في المسألة خلاف مشروط بحصول اللبس وعدمه(١٤٦) ، فلو تعيّن اللبس وجب إقامة الأول في باب "ظن ، وأعلم"(١٤٧)، وذكر ابن عقيل أنَّ ابن أبي الربيع وابن المصنّف نقلا اتفاق النحويين على منعه فقال : (... ، وليس كما زعما فقد نقل غيرهما الخلاف في ذلك)(١٤٨).

٥-**ينوب مناب المصدر اسم الإشارة** :نقل ابن عقيل زعماً عن بعض النحويين دون أن يُصَرَّح بأسمائهم مفادُهُ أنَّ اسم الإشارة ينوب عن المصدر شريطة وصفهِ بالمصدر، ثمّ ذكر ابن عقيل أنَّ ذلك فيه نظر يمكن إيضاحه على النحو الآتي :

١- ضربته ذلك الضرب .

٢- ظَنَنْتُ ذاك.

فالمثال الأوّل الوصفية حاصلة فيه أمَّا المثال الثاني فتقديره : "ظَنَنْتُ ذاك الظنّ" فذاك إشارة إلى الظنّ ولم يوصف به(١٤٩)،فاسم الإشارة ينوب عن المصدر سواء أكان متبوعاً بالمصدر أم لا على نحو المثالين المذكورين آنفاً واشترط ابن مالك أن يكون المصدر تابعاً لاسم الإشارة المقصود به المصدرية(١٥٠). في حين أنَّ سيبويه والجمهور لم يشترطوا ذلك ، ومنه قول العرب : (ظَنَنْتُ ذلك) فهم يشيرون به إلى الظن(١٥١) .

٦- **الناصب للمفعول معه** :أورد ابن عقيل مسألة عامل النصب في المفعول معه نافياً ذلك عنه(١٥٢) ، إذ قال في بدء المسألة :(وزعم قوم أنَّ الناصب للمفعول معه الواو ، وهو غير صحيح ؛ لأنّ كلّ حرف اختصّ بالاسم ولم يكن كالجزء منه لم يعمل إلا جرّ، كحروف الجرّ...)(١٥٣)، ثمّ فسّر قول النحويين: (ولم يكن كالجزء منه)(١٥٤)، قائلاً: (احترازاً من الألف واللام ، فإنّها اختصّت بالاسم ولم تعمل فيه شيئاً لكونها كالجزء منه ، بدليل تخطي العامل لها ، نحو : "مررتُ بالغلام")(١٥٥)، في حين ذهب علماء النحو قبل ابن عقيل إلى جعل الواو الواسطة لنصبه ، منهم الحريري الذي ذكر ذلك في شرح ملحته إذ قال :(وينصبه الفعل الذي قبله بوساطة الواو التي هي بمعنى "مع" وليس من المفاعيل ما ينتصب بوساطة إلا المفعول معه والمفعول دونه الذي هو الاستثناء ، ولا يجوز حذف الواو من المفعول معه)(١٥٦)، علماً أنَّ الكوفيين ذهبوا إلى أنَّ الناصب في المفعول معه هو الخلاف في حين أنَّ البصريين جعلوا الناصب الفعل الذي قبله مع توسّط الواو فيما بينهما(١٥٧) وتوجد أوجه خلاف أبعد من ذلك منها أنَّ أبا إسحاق الزجاج ذهب إلى أنّه منصوب بتقدير عامل(١٥٨) ، وذكر أبو الحسن الأخفش إلى ما بعد الواو ينتصب بانتصاب "مع"(١٥٩)، وأراد بذلك انتصاب الظرف(١٦٠) ، في حين صحّح السيوطيّ ذلك قائلاً : (والأصحّ بنصبه المتعدّي وكان لا معنوي كإشارة)(١٦١).

٧- **مصدرية المفعول له**: قال ابن عقيل في هذه المسألة : (وزعم قوم أنُّه لا يشترط في نصبه إلا كونه مصدراً ، ولا يشترط اتُّحاده مع عامله في الوقت ولا في الفاعل...)(١٦٢)، ولعلّ مجيئه مصدراً هو القياس الوارد في كلام العرب ، لكن قضية اتّحاده مع عامله غير ممكنة من حيث الوقت والفاعلية ، فهذا شرط لا ينبغي الاتحاد فيه(١٦٣) ، واكتفى في نقل ذلك ابن عقيل ولم يزد عليه إذ قال : (والله أعلم)(١٦٤) ، ونقله جاء موافقاً عمّا قبله من النحويين كالحريريّ الذي قال في المسألة نفسها : (ولا يكون إلا مصدراً غير أنَّ العامل فيه لا يكون إلا فعلاً من غير لفظه ، كما قال سبحانه : ((يَجْعَلُونَ أَصْابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ))(١٦٥)، فالعامل في "حذر" النصب جاء فعلاً أمّا المفعول له وقع مصدراً وهو من غير لفظ فعله(١٦٦).

٨- **الناصب للمستثنى :**وقع خلاف فيما بين النحويين بخصوص الناصب لما بعد "إلا" فقيل إنَّ الناصب له ما قبله بواسطة "إلا" ، وقيل إنَّ الناصب له "إلا" دون غيرها وهو اختيار ابن مالك(١٦٧)، وقال ابن عقيل عنه: (وزعم أنُّه مذهب سيبويه)(١٦٨).وأنزع الحريري عمل "إلا" لما بعدها في حالة مجيء الأسلوب منقطعاً ، مرتبطاً بما بعدها فهي لم تعمل شيئاً من الإعراب بل يكون إعراب ما بعدها كإعرابه لو لم تذكر بمعنى أنّها صاحبة العمل فيه عدا هذه الحالة(١٦٩). فالحريريّ جعلها الواسطة للعمل دون أن تكون هي الناصبة نفسها .

٩- **ناصب الاسم المشغول عنه** :إنَّ الناصب له الفعل الواقع على الضمير الهاء في حين ذهب البصريون إلى أنُّه منصوب بفعل مقدّر يتناسب مع السياق ، فقولنا : "زيداً

ضربته" فالاسم المتقدم منصوب بالفعل التالي له "ضرب" المقرون بالضمير الذي وقع عليه ، أمّا وجهة نظر البصريين أنّه منصوب بفعل مقدّر مأخوذ من لفظ الفعل نفسه ليناسب السياق أكثر من أبعاده عنه ، فيكون تقديرهُ : "ضربت زيداً ضربتهُ"(١٧٠).

١٠-الحال الواقع بعد أفعل التفضيل :أثبت ابن عقيل زعماً للسيرافيّ في الاسمين المنصوبين التاليين لصيغة " أفعل" في قولنا : "زيدٌ أحْسَنُ منه قائماً" فالتقدير :زيدٌ إذا كان قائماً أحسن منه إذا كان قاعداً ، وزيدٌ إذا كان مفرداً أنفع من عمرٍ إذا كان معاناً"(١٧١).فالمنصوبان عنده خبران والناصب لهما "كان" المحذوفة،واسم التفضيل وقع متوسطاً بين حالين من اسمين مختلفي المعنى أو متحديه مفضَّلٌ أحدهما في حالة على الآخر في أخرى ، فعمل في الحالين(١٧٢)، وتبع ابنُ مالك سيبويه والجمهور في هذهِ المسألة ، أمَّا زعم السيرافيّ ففيه إضمار وتكلّف ؛ لأنَّ جعلهُ الخبرين منصوبين بـــ" كان" المحذوفة أو المضمرة ويلزم السيرافيّإعمال " أفعل" في أداتي الشرط و"إذا" عند تقدير أحدهما(١٧٣)، والسيرافيّ لم يكن الوحيد برأيه هذا بل سبقه المبرّد ، والزجاج وابن السرَّاج(١٧٤). وتبعه الفارسيّ في حلبياته(١٧٥).

١١- جواز تعريف الحال :نقل ابن عقيل عن البغداديين ويونس زعماً لهم إذ قال : (زعم البغداديون ويونس أنَّه يجوز تعريف الحال مطلقاً بلا تأويل ، فأجازوا "جاء زيدٌ الراكبَ")(١٧٦). لكنَّ البصريين جعلوا ، التنكير في الحال من أوصافهِ اللازمة ؛ لأنَّ الغالب كونها مشتقة وصاحبها معرفة ، فالتزم تنكيرها ، لئلاّ يتوهّم أنّها نعتٌ عندما يكون صاحبها منصوباً وحُمِل غيرُهُ عليه فهذه علّة التوهّم في مجيء تنكيرها(١٧٧)، وابن مالك عدل عن قوله في التسهيل : (وقد يجيء مُعَرَّفاً بلفظ المعرفة)(١٧٨)؛ لأنَّه ليس بمعرفة عند الجمهور بل هو صورة المعرفة ، فقال ابن مالك في ألفيته : والحال إن عُرف لفظاً فاعتقد *تنكيرَهُ معنى...(١٧٩).وأجاز الكوفيون مجيئها على صورة المعرفة إذا كان فيها معنى الشرط ، نحو :(عَبْدُ الله المحسنَ أفضلُ منه المسيءَ)فالمنصوبان على الحالية : (المحسنَ) و(المسيءَ) وهما بلفظ المعرفة ؛ نظراً لتأويلهما بالشرط ، والتقدير : (عبدُ اللهِ إذا أحسن أحسنُ منه إذا أساءَ) ، وإذا لم يتقدّر بالشرط فلم يصحّ تعريفهما لفظاً(١٨٠)، فلا يجوز عند الكوفيين : (جاء عبدُ الله المحسنَ) أو : (جاءَ عبدُ اللهِ الراكبَ) ؛ لأنّه لا يصحّ أن يقال : (جاءَ عبدُ اللهِ إن أحسنَ)(١٨١).

١٢-اعراب "حبّذاه" :اختلف النحويون في إعرابها ، فذهب أبو علي الفارسيّ وابن برهان وابن خروف إلى أنّ "حبَّ" فعل ماضي ، و"ذا" فاعله ، والمخصوص جاز أن يكون مبتدأ والجملة قبله خبره ، ويجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف ، وتقديره : "هو زيد" أي : "الممدوح أو المذموم زيد"(١٨٢)، ونقل ابن عقيل قول ابن خروف بعد أن مثل "بحبذا زيدٌ" :"حبّ"و"ذا" فاعلها وزيد مبتدأ وخبره "حبّذا" فقال: (هذا قول سيبويه(١٨٣) وأخطأ عليه من زعم غير ذلك واختار ذلك ابن مالك)(١٨٤)، وذهب المبرّد وابن السراج وابن هشام اللخمي واختاره ابن عصفور إلى أنّ "حبّذا" اسم مبتدأ

والمخصوص خبره أو خبر مقدّم والمخصوص مبتدأ مؤخّر(١٨٥).وذهب ابن درستويه إلى أنَّ "حبّذا" فعل ماضٍ و "زيد" فاعله وهذا أضعف المذاهب(١٨٦).

١٣-رفع "معشرة" بـــ "نعم" :نقل ابن عقيل زعماً لبعض النحويين في مسألة " معشرة" بـ "نعم" على جعله فاعلاً له(١٨٧)،ولم يشر ابن الناظم في شرحه على ألفية والده إلى هكذا زعم ، بل اكتفى بذكر أحوال الفاعل لـــ(نعم) أو (بئس) وهي :

١) فاعل معَّرف بالألف واللام الجنسية .

٢) مضاف إلى المعرّف به .

٣) أو مضمر مفسّر بنكرة بعده منصوبة على التمييز(١٨٨).

ثالثاً: الحروف :

١- **زيادة الألف واللام** :في المسألة هذه خلاف بين النحويين في الزيادة والأصالة فيهما أو في أحدهما ، فذهب الخليل وسيبويه إلى جعل "أل" هي الأصل لا "اللام" ، والرأي الآخر أنَّ الهمزة ليست زائدة خلافاً لسيبويه(١٨٩) ، بمعنى أنَّ مجمل الآراء يمكن حصرها على النحو الآتي :

١. المعرّف "أل" والألف أصل .
٢. المعرّف "أل" والألف زائدة .
٣. المعرّف اللام وحدها .
٤. المعرّف الهمزة وحدها واللام زائدة(١٩٠).

وقال ابن عقيل : (... فدخول الألف واللام أفاد معنى لا يستفاد بدونهما فليستا بزائدتين خلافاً لمن زعم ذلك ، وكذلك أيضاً ليس حذفهما وإثباتهما على السواء كما هو ظاهر كلام المصنّف ، بل الحذف والإثبات ينزل على الحالتين اللتين سبق ذكرهما ... ، وهو إذا لمح الأصل جيء بالألف واللام ، وإن لم يلمح لم يؤت بهما)(١٩١)، بمعنى إتيان الألف واللام للدلالة على معنى كالنقل من صفة ونحوه ، كـ"الحارث وفضل" ، فإذا أردنا دلالة أنّهما يعيشان ويحرثان نقول فيهما: "الحارث" و"الفضل"(١٩٢) ، وما دون ذلك كالعلمية لم ندخل الألف واللام عليهما ، فنقول : "حارث" و"فضل"(١٩٣)، وإذا تأمّلنا في موضع الخلاف بين الخليل وسيبويه في هذا الشأن يتّضح أنَّ سيبويه أراد التعريف للام وحدها ، التي وضعت ساكنة مبالغة في الخفّة وهي أكثر الأدوات دوراً في الكلام وعند الابتداء بها لحقتها ألف الوصل للتمكّن من النطق بها(١٩٤)، في حين أنَّ الخليل رأى أنَّ الألف أصل وقد عوملت معاملة ألف الوصل ؛ نظراً لكثرة الاستعمال(١٩٥) ، وقد تابع كلٌّ من ابن مالك وابنه مذهب الخليل ، وهما قد أبديا علّة متابعتهما إذ قال ابن الناظم : (قال الشيخ : ومذهب الخليل أقربلسلامته من دعوى الزيادة في الحرف ومن التعرّض لالتباس الاستفهام بالخبر أو بقاء همزة الوصل في غير الابتداء مسهّلة أو مبدّلة)(١٩٦).

٢-**"إن" النافية :** هي غير عاملة عند البصريين والفراء ، أمّا الكوفيون عدا الفراء عندهم عاملة عمل "ليس" ، وتبعهم من البصريين أبو العباس المبرّد ، وأبو بكر بن السرّاج وأبو علي الفارسيّ وأبو الفتح عثمان بن جنّي واختاره المصنّف(١٩٧)، وقال

ابن عقيل في توجّه ابن مالك : (... وزعم أنَّ في كلام سيبويه – رحمه الله تعالى – إشارة إلى ذلك ، وقد ورد السماع به)(١٩٨)، واستدلّ بقول الشاعر :

إن هـــو مســـتولياً علـــى أحـــد إلا علـــى أضـــعف المجـــانين(١٩٩)

وأورد ابن جنّي في المحتسب قراءة سعيد بن جبير (رض) قوله تعالى : ((إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللهِّ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ)(٢٠٠) بنصب العباد ، من دون اشتراط التنكير في معموليها(٢٠١).فتبيّن ممّا سبق أنّ الاستدلال بالآيات القرآنية هو الحجّة القائمة في موضع الخلاف بين المذاهب النحوية ، وهي متوقفة على كيفية القراءة القرآنية المحجوج بها،علماً أنّ امتناع سيبويه والفراء عن عملها كان عند دخولها في الجملة الاسمية(٢٠٢)، في حين أجاز الكسائيّ والمبرّد إعمالها عمل "ليس" ، فضلاً عما يسمع به من أهل العالية : (إن أحدٌ خيراً من أحد إلا بالعافية)(٢٠٣) ، ونحوه : (وإن ذلك نافعك ولا ضارك)(٢٠٤).

٣- **"لولا" عامل رفع أو جرّ** :إنّ مذهب الكوفيين عند اتصال "لولا" بالياء أو الكاف أو الهاء في موضع رفع بدليل وقوع الظاهر مرفوعاً وتابعهم الأخفش(٢٠٥) ، في حين أنَّ البصريين جعلوا الضمائر المتّصلة بها في موضع جرّ ولا تكون علامة لمرفوع(٢٠٦)، وذكر ابن عقيل أنَّ الأخفش زعم أنّ "لولا" مع ما يليها في موضع رفع بالابتداء ، وقد وضع ضمير الجرّ موضع ضمير الرفع فلم تعمل "لولا" فيها الرفع وهي لا تعمل أيضاً في الظاهر، مثل : "لولا زيدٌ لأتيتك"(٢٠٧) ، وقال : (وزعم المبرّد أنَّ هذا التركيب –أعني- "لولاك" لم يرد من لسان العرب وهو محجوج بثبوت ذلك(٢٠٨) عنهم واستدلّ بقول الشاعر :

أتطمـــع فينـــا مـــن أراق دماءنـــا ولـــولاك لـــم يعـــرض لاحســـابنا(٢٠٩)

وقوله :

وكـم مـوطن لـولاي طحـت كمـا هـوى بأجرامـه مـن قنّـة النيـق منهـوي(٢١٠)

علماً أنَّ "لولا" حرف غير مختصّ يدلّ على الاسم والفعل أيضاً ، ولو كان عاملاً لكان مختصًّا(٢١١).

٤-زيادة الألف واللام غير اللازمة :إنَّها الداخلة اضطراراً على العلم(٢١٢). وقد ورد ارتباط به في قول الشاعر :ولقد جنيتك أكمؤاً وعساقلاً ..... ولقد نهيتك عن بنات الأوبر(٢١٣).

فالأصل بنات أوبَرَ ، فزيت الألف واللام ، وذكر ابن عقيل زعماً للمبرِّد أنَّ " بنات أوبر" ليس بعلم ، فالألف واللام عدَّها غير زائدة(٢١٤)، فزيادة "أل" الداخلة على " بنات الأوبر" هي زيادة للضرورة ؛ لأنَّ ما دخلت عليه هو علم ،تبعاً لأصل علميته فلا يقبل التعريف ، لذلك أشار الناظم لهذه المسألة مصرَّحاً بالاضطرار قائلاً: ولا ضطرار كبنات الأوبر * كذا وطبت النفس يا قيس السري(٢١٥).

الخاتمة

بعد عرض المزاعم النحوية ، ومعالجتها تبيّن لي ما هو آتٍ :

- تتأتّى أهمية هذه الدراسة البحثية في إيضاح الغامض لكلّ مزعم زعمه ابن عقيل وفيه مشكل بحاجة لتفسير.
- إنّ إضمار القائل بالحكم النحوي غير مجدٍ للقارئ أو المتلقّي ؛ لأنّه عرض ينفرد بحكم المسألة دون ذكر قائله والاطلاع على أدلّته الوافية..
- بعض المزاعم تجرّدت من التعقيب والإيضاح فهي نقل مبتور.
- القليل من المزاعم اشتمل على تحليل لبعض المسائل النحوية ، مقروناً ذلك بمنع أحكامها أو قبولها مع الإيضاح لها تفسيراً ، وتمثيلاً .

إنّ ابن عقيل استعمل كلمة "زعم" بأحد المعنيين الآتيين:"قال" أو "ذكر"."ظنَّ"علماً أنّ لـ "زعم" معانٍ عديدة ، منثورة في كتب المعاجم لا تتّضح إلا بوساطة السياق ، والمقام الذي قيلت فيه...

- الصفة الغالبة في عرض المزاعم النحوية عند ابن عقيل كانت نقلاً إخبارياً ومحاولته عرضها في محالّها من دون التدخّل في توجيهها أو ميلها ميلاً بصريًّا أو كوفيًّا.
- إنَّ زيادة التعريف على آراء العلماء ، والوقوف على آثارهم يساعدنا في معرفة منهجياتهم وكيفية استنباط القاعدة من النصّ ، واستقرائه...
- إنّ استخلاص بعض المزاعم المتبوعة بالأحكام النحوية والميل لها ، لثبات أدلّتها يمكن الانتفاع منها في توجيه النصوص الواردة في التراث فضلاً عن توجيه بعض القراءات القرآنية المماثلة لها ، أوعلى نحوها وبخاصة ما اشتملت عليه من الأحكام الإسلامية العبادية،والمعاملاتية.

الهوامش:

(١) لسان العرب : ٢٧٤/٧ ، زعم ، وينظر : مختار الصحاح : ٢٧٢ / زعم.
(٢) سورة التغابن : ٧ .
(٣) سورة الأنعام : ١٣٦.
(٤) ينظر : لسان العرب : ٢٧٤/٧ ، زعم.
(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٢٧٥/٧ ، زعم.
(٦) ينظر : المصدر نفسه : ٢٧٥/٧ ، زعم .
(٧) ينظر : المصدر نفسه : ٢٧٥/٧ ، زعم .
(٨) المصدر نفسه : ٢٧٥/٧ ، زعم .
(٩) المصدر نفسه : ٢٧٥/٧ ، زعم .
(١٠) المصدر نفسه : ٢٧٥/٧ ، زعم .
(١١) المصدر نفسه : ٢٧٥/٧ ، زعم.
(١٢) المصدر نفسه : ٢٧٥/١ ، زعم.
(١٣) المصدر نفسه : ٢٧٥/١ ، زعم .
(١٤) المصدر نفسه : ٢٧٥/٧ ، زعم.
(١٥) ينظر المصدر نفسه : ٢٧٥/٧ ، زعم.
(١٦) المصدر نفسه : ٢٧٥/٧ ، زعم .
(١٧) المصدر نفسه : ٢٧٥/٧ ، زعم .
(١٨) سورة يوسف : ٧٢.
(١٩) ينظر لسان العرب : ٢٧٥/٧ ، زعم.
(٢٠) ينظر : المصدر نفسه : ٢٧٥/٧ ، زعم.
(٢١) المصدر نفسه : ٢٧٥/٧ ، زعم .
(٢٢) ينظر : المصدر نفسه : ٢٧٥/٧ ، زعم .
(٢٣) ينظر : المصدر نفسه : ٢٧٥/٧ ، زعم .
(٢٤) المصدر نفسه : ٢٧٥/٧ ، زعم .
(٢٥) ينظر لسان العرب : ٢٧٥/٧ ، زعم .
(٢٦) المصدر نفسه : ٢٧٥/٧ ، زعم .
(٢٧) سورة الإسراء : ٩٢.
(٢٨) لسان العرب : ٢٧٥/٧ ، زعم .
(٢٩) روح المعاني : ١٣٥/٢٨.
(٣٠) لسان العرب : ٢٧٥/٧ ، زعم .
(٣١) سورة التغابن : ٧ .
(٣٢) ينظر : إملاء ما منّ به الرحمن : ٢١/١.
(٣٣) ينظر : لسان العرب : ٢٧٥/٧ ، زعم .
(٣٤) سورة يوسف : ٧٢.
(٣٥) الكتاب : ١٨٥/٢ .
(٣٦) معجم المناهي اللفظية : ٢٩١ ، وشرح النووي على مسلم: ١٦٩/١-١٧٠ رقم : ١٠.
(٣٧) ينظر القاموس المحيط : ١١١٧/ زعم ، والمصباح المنير : ٢٥٣/١ ، وتخليص الشواهد : ٤٩٩.

(٣٨) شرح صحيح مسلم : ٧٦/٥. وينظر الفتح لابن حجر : ٣٢٤/٢.
(٣٩) ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٩٧/٢.
(٤٠) المصدر نفسه : ٩٧/٢.
(٤١) ينظر : شرح قطر الندى وبل الصدى : ١٣.
(٤٢) شرح التصريح على التوضيح : ٢٠/١ ، وينظر شرح الأشموني : ١٠/١-١١.
(٤٣) ينظر همع الهوامع : ١٦/١.
(٤٤) المصدر نفسه : ٦٤/١.
(٤٥) ينظر : شرح الأشموني : ٥٦/١ ، وينظر: اختلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة : ٨٨ .
(٤٦) ينظر : المصدر نفسه : ٥٦/١.
(٤٧) ينظر : شرح الأشموني : ٥٦/١ ، وهمع الهوامع : ٤٨/١.
(٤٨) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢٥/١.
(٤٩) ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة : ٧٩ ، وشرح الكافية الشافية : ٣٣٣/١ ، وأوضح المسالك : ٦٦/١ ، وهمع الهوامع : ٦/٢.
(٥٠) شرح الكافية الشافية : ٣٣٣/١ ، وهمع الهوامع : ٦/٢ .
(٥١) ينظر ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة : ٧٩.
(٥٢) المصدر نفسه : ٧٩ ، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم : ٤٣-٤٤.
(٥٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ١٦٠/١-١٦٢.
(٥٤) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢٦/١ ، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة : ٧٩ ، ، ومغني اللبيب : ٥٥٦/٢ ، وشرح التصريح على التوضيح : /١٩٢.
(٥٥) ينظر : شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم : ٤٣-٤٤ .
(٥٦) ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة : ٧٩ ، وينظر همع الهوامع : ٦/٢.
(٥٧) ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ١٢٢/١-١٢٥.
(٥٨) ألفية ابن مالك ٩.
(٥٩) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ١٢٢/١ ، وشرح التصريح على التوضيح : /٣٣.
(٦٠) ينظر : شرح التصريح على التوضيح : ٣٣/١.
(٦١) ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ١٢٢/١-١٢٥.
(٦٢) الجنى الداني : ٢٠١ ، ومغني اللبيب : ٤٩/١ ، والمقاصد النحوية : ١٥/١.
(٦٣) مغني اللبيب : ٤٩/١ ، وهمع الهوامع : ٨٥/٢.
(٦٤) ينظر : شرح شواهد المغني : ١٦١/١.
(٦٥) ينظر : الكتاب : ٧٥/١ ، والأصول في النحو : ٨٣/١ ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ١٢٢/١-١٢٥. وشرح الدماميني على المغني : ١٠٥.
(٦٦) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٥٤/٣.
(٦٧) المصدر نفسه: ٥٤/٣.
(٦٨) ينظر: المصدر نفسه : ٥٤/٣ ؛ وشرح الدماميني على المعني: ١٠٥.
(٦٩) ينظر : المصدر نفسه : ٥٤/٣.
(٧٠) ينظر : الكتاب : ٣١٨/٣ ، وينظر : البحر المحيط : ٥٦/٣.
(٧١) ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٥٤/٣. ينظر : همع الهوامع : ١٣٢/٢.
(٧٢) ينظر : المصدر نفسه : ١٣٣/٢.
(٧٣) ينظر : المصدر نفسه : ١٣٣/٢. وينظر : شرح الدماميني على مغني اللبيب : ٢٤٣/٢.
(٧٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٢٧٢/١.

(٧٥) ينظر : الكتاب : ١٢/٣ وألفية ابن مالك: ٩ ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ٧٥/١.
(٧٦) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم : ٦١.
(٧٧) ينظر : المصدر نفسه : ٦١ ، وينظر الإيضاح في شرح المفصل : ٩١/٢.
(٧٨) همع الهوامع : ١٤٢/١.
(٧٩) شرح أحاديث عمدة الأحكام ، رقم ٤ ، ٥.
(٨٠) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم : ٦١ ، ٦٢ ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٢٧٢/١ ، وشرح الأشموني : ٧٨/١.
(٨١) ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٢٥٥/١-٢٥٦.
(٨٢) المصدر نفسه : ٢٥٥/١.
(٨٣) المصدر نفسه : ٢٥٥/١.
(٨٤) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم : ٥٩-٦٠.
(٨٥) ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٢١١/١.
(٨٦) ينظر المصدر نفسه : ٢١١/١-٢١٤. وينظر : شرح التصريح على التوضيح : ٢ /٣٣.
(٨٧) سورة طه : ٢٠.
(٨٨) ينظر شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم : ٥٢ ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٢١١/١-٢١٤.
(٨٩) ينظر المصدر نفسه : ٥٢.
(٩٠) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٢١١/١.
(٩١) ينظر : إملاء ما منّ به الرحمن : ٢/ ٨٦.
(٩٢) ينظر المصدر نفسه : ١٦٢/٣-١٦٣.
(٩٣) شرح قطر الندى وبل الصدى : ، وشرح الأشموني .
(٩٤) شرح المرادي : ١٦٨/٣ ، وشرح التصريح على التوضيح : ١٣٧/٢.
(٩٥) ينظر شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك : ٣٤/٣.
(٩٦) ألفية ابن مالك : (١٢) وينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٢٤/٣.
(٩٧) ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٣٤/٣.
(٩٨) ينظر المصدر نفسه : ٣٤/٣.
(٩٩) ينظر شرح التصريح على التوضيح : ٦٧٥/٢.
(١٠٠) ينظر شرح التسهيل : ٣/ ٢٢١-٢٢٣ ، وينظر : ينظر شرح التصريح على التوضيح : ٦٧٥/٢.
(١٠١) ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٤٢/٣-٤٣.
(١٠٢) ينظر شرح التصريح على التوضيح ٧٨/٢ ، وشرح الأشموني ٥٦/٢ .
(١٠٣) ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٤٢/٣-٤٣.
(١٠٤) ينظر شرح التصريح على التوضيح : ٦٩٧/١-١٩٨.
(١٠٥) ينظر : المقاصد النحوية : ٣٨١/٣ ، وأوضح المسالك : ١٢٣/٣.
(١٠٦) شرح شواهد المغني : ٩١٠/٢ ، وخزانة الأدب : ٩٢/٢ ، ٩٣.
(١٠٧) ألفية ابن مالك : وينظر ، شرح التسهيل : ١٤٧/١.
(١٠٨) الكتاب : ٣٥١/١-٣٥٢
(١٠٩) ينظر شرح التصريح على التوضيح : ٦٩٨/١.
(١١٠) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم : ٢٧٨ ، وينظر : مغنى اللبيب : ٥٧٨/٢.
(١١١) ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٨٥/٣.
(١١٢) ينظر المصدر نفسه : ٨٥/٣.

(١١٣) ينظر المصدر نفسه : ٨٥/٣.
(١١٤) ينظر شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم : وينظر شرح التصريح على التوضيح : ١١/٢.
(١١٥) ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ١٥٢/٣.
(١١٦) ينظر المصدر نفسه : ١٥٢/٣ ، وشرح الأشموني : ٦٥/٢.
(١١٧) شرح ألفية ابن مالك لابن ناظم : ٣١٥ ، وأوضح المسالك إلى ألفيّةابن مالك : ٢٠٦/٣ ، وهمع الهوامع١٤٠/٢.
(١١٨) ينظر الكتاب ٢٤/٣ ،والمقاصد النحوية : ٥٨/٤ وشرح الأشموني : ٦٤/٢-٦٥.
(١١٩) ينظر شرح التسهيل : ٣١١/٣.
(١٢٠) ينظر : ارتشاف الضرب : ٥٨٤/٢.
(١٢١) ينظر شرح التصريح على التوضيح : ١١٥/٢.
(١٢٢) ينظر :المصدر نفسه : ٤٧/٣.
(١٢٣) ينظر :المصدر نفسه : ٤٧/٣.
(١٢٤) ينظر : شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم : ٢٨٢ وشرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٢١٣/٢ ومغني اللبيب : ٩٧ ، وهمع الهوامع : ٢٠٧/١ ، والارتشاف ، ٢٣٩/٢. ، البهجة المرضية في شرح الألفية ٢٧٦-
(١٢٥) ينظر شرح ابن عقيل ألفية ابن مالك : ٢٧٤/١-٢٧٥.
(١٢٦) المصدر نفسه : ٢٧٤/١-٢٧٥ .
(١٢٧) المصدر نفسه : ٢٧٤/١-٢٧٥.
(١٢٨) ينظر : المصدر نفسه : ٢٧٤/١-٢٧٥. وينظر : شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم : ٦١-٦٢.
(١٢٩) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم : ٦١-٦٢ . وينظر شرح ابن عقيل : ٢٧٤/١-٢٧٥.
(١٣٠) المصدر نفسه : ٦١-٦٢.
(١٣١) ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ١٠٨/٢.
(١٣٢) المصدر نفسه : ١٠٨/٢ ، وينظر : ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة : ١١٣ ، ١١٤
(١٣٣) المصدر نفسه : ١٠٨/١ ، وشرح الأشموني : ١/ ١٢٣.
(١٣٤) سورة الرعد : ٢٣.
(١٣٥) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٨٠/٢.
(١٣٦) ينظر : المصدر نفسه : ٨٠/٢.
(١٣٧) ينظر : المصدر نفسه : ٨٠/٢ ، وينظر : شرح شذور الذهب : ١٧٦-١٧٧.
(١٣٨) ينظر : المصدر نفسه : ٨٠/٢ ، وينظر : مغني اللبيب : ٤٧٩.
(١٣٩) ينظر : المصدر نفسه : ٨٠/٢ .
(١٤٠) ينظر المصدر نفسه : ٨٠/٢.
(١٤١) ينظر : شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم : ٤٣.
(١٤٢) ينظر : المصدر نفسه : ٤٣.
(١٤٣) ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٩٧/٢.
(١٤٤) ينظر المصدر نفسه : ٩٧/٢.
(١٤٥) ينظر شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم : ٩١-٩٢.
(١٤٦) ينظر : شرح الأشموني : ٧٨/٢.
(١٤٧) ينظر : المصدر نفسه : ٧٨/٢.
(١٤٨) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٩٧/٢.

(١٤٩) ينظر المصدر نفسه : ١٣٥/٢.
(١٥٠) ينظر : شرح التصريح على التوضيح : ١/ ٤٩٤.
(١٥١) ينظر شرح التسهيل : ٨١/٢ والكتاب : ١٢٥/١ ، وينظر شرح التصريح على التوضيح : ٤٩٤/١.
(١٥٢) ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ١٥٨/٢.
(١٥٣) المصدر نفسه : ١٥٨/٢.
(١٥٤) المصدر نفسه : ١٥٨/٢.
(١٥٥) المصدر نفسه : ١٥٨/٢.
(١٥٦) شرح ملحة الإعراب : ٦٣-٦٤.
(١٥٧) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢٢٨/١.
(١٥٨) ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني : ١١٩/٢.
(١٥٩) ينظر شرح التصريح على التوضيح : ٤١٥/١ ، وشرح المفصل : ٤٨/٢.
(١٦٠) ينظر همع الهوامع : ١٣٨/٢.
(١٦١) ينظر المصدر نفسه : ١٣٨/٢.
(١٦٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ١٤٥/٢.
(١٦٣) ينظر : المصدر نفسه : ١٤٥/٢.
(١٦٤) المصدر نفسه : ١٤٥/٢.
(١٦٥) شرح ملحة الإعراب : ٦٣.
(١٦٦) ينظر المصدر نفسه : ٦٣ ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ١٤٥/٢.
(١٦٧) ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ١٦٥/٢.
(١٦٨) المصدر نفسه : ١٦٥/٢.
(١٦٩) ينظر شرح ملحة الإعراب : ٧٣.
(١٧٠) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف : ٥٨/١،وشرح التصريح على التوضيح : ٣٥٠/١ .
(١٧١) ينظر شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك : ٢١٥/٢.
(١٧٢) شرح التصريح على التوضيح : ٥٩٨/١.
(١٧٣) ينظر : المصدر نفسه : ١/ ٥٩٧-٥٩٨. وينظر : شرح الأشموني : ٤٢٧/١-٤٢٨.
(١٧٤) ينظر : الأصول في النحو : ٣٥٩/٢.
(١٧٥) ينظر : المسائل الحلبيات : ١٧٩-١٨٠ ، وينظر ارتشاف الضرب : ٣٥٣/٢.
(١٧٦) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٢/ ١٩٦-١٩٧ ، وينظر : شرح التصريح على التوضيح : ٥٨٠/١.
(١٧٧) ينظر شرح التصريح على التوضيح : ١/ ٥٧٨ ، ٥٨٠.
(١٧٨) التسهيل : ١٠٨.
(١٧٩) ألفية ابن مالك :٢٣
(١٨٠) ينظر شرح التصريح على التوضيح : ١/ ٥٨٠
(١٨١) ينظر : شرح أبن عقيل على ألفية ابن مالك ١٩٦/١-١٩٧ ، وارتشاف الضرب : ٢/ ٣٧٧،
(١٨٢) ينظر المصدر نفسه : ١٣٢/٣.
(١٨٣) ينظر المصدر نفسه : ١٣٢/٣ ، وينظر الأشموني ٤٥/٢.
(١٨٤) ينظر البغداديات ٤٥: وشرح التسهيل:٦٧/٢.
(١٨٥) ينظر : المقتضب ٨٧/٢، والأصول في النحو ٧٦/٢، شرح التصريح على التوضيح:٥٤٦/٢
(١٨٦) ينظر : شرح التصريح على التوضيح٥٤٧/٢.

(١٨٧) ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٣/ ١٢٥. وينظر شرح الأشموني : ٣٥/٢. والبهجة المرضية في شرح الألفية : ٣١٦.
(١٨٨) ينظر : شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم : ١٧٩.
(١٨٩) ينظر شرح التصريح على التوضيح : ١٧٩.
(١٩٠) ينظر شرح الأشموني : ٢/ .
(١٩١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ١٥٤/١.
(١٩٢) ينظر المصدر نفسه : ١٥٤/١.
(١٩٣) ينظر شرح التصريح على التوضيح٨٩/١.
(١٩٤) ينظر شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم :٦٧
(١٩٥) ينظر المصدر نفسه : ٣٤ ، وشرح الأشموني : ٥٨/١
(١٩٦) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم : ٤٧ ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٦٩/١ .
(١٩٧) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف : ٨٢/١ ، وأوضح المسالك : ٣٦٦/١ .
(١٩٨) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٢٥٨/١ ، وينظر شرح الأشموني : ٢٦٧/١.
(١٩٩) المصدر نفسه: ٢٥٨/١.
(٢٠٠) سورة الأعراف : ١٩٤.
(٢٠١) ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٢٥٨/١.
(٢٠٢) ينظر شرح الدماميني على مغني اللبيب : ٩٨/١-٩٩.
(٢٠٣) المصدر نفسه : ٩٨/١-٩٩.
(٢٠٤) المصدر نفسه : ٩٨/١-٩٩ ، وينظر : حاشية الصبان على الأشموني : ٢٦٧/١.
(٢٠٥) ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٦/٣-٧.
(٢٠٦) ينظر المصدر نفسه : ٦/٣-٧ وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم : ٦٥-٦٦.
(٢٠٧) ينظر المصدر نفسه ، وينظر الإنصاف في مسائل الخلاف : ١٩٦/٢.
(٢٠٨) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف : ٧٧/١.
(٢٠٩) ينظر معاني القرآن : ٢ / ١٣٢ ، والمقتضب : ٩٦/٢ .
(٢١٠) الكتاب :٣٧٤/٢، وشرح أبيات سيبويه : ٢٠٢/٢ ، وشرح المفصل : ١١٨/٣ ، ٢٣/٩ ، ٣٧٤/٢ .
(٢١١) ينظر شرح الأشموني : ٧٩/١-٨١ ، والجنى الداني : ٦٠٤ ، وينظر شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم:٥٠
(٢١٢) ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ١٥١/١-١٥٢.
(٢١٣) الاشتقاق :٤٠٢ ، وشرح التصريح على التوضيح : ١٨٤/١.
(٢١٤) ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ١/ ١٥١-١٥٢.
(٢١٥) ألفية ابن مالك ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ١٥١/١ ،وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ١٨٠/١.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم
١. ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، أبو بكر عبد اللطيف الشجري.
٢. الأصول في النحو ، محمد بن سهل بن السرَّاج (ت ٣١٦هـ) ، تح: د. عبد الحسين الفتلي ، ط٣ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان ، ١٩٨٨م.
٣. إملاء ما من به الرحمن في إعراب جميع القرآن ، أبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ)، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان.
٤. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين كمال الدين ، أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء بن عبيد الله الأنصاري (ت ٥٧٧هـ) ، تح: حسن حمد ، إشراف : د. أميل بديع يعقوب ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط ، ١٩٨٨م.
٥. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام ، ومعه كتاب: عدة السالكإلى تحقيق أوضح المسالك ، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت – لبنان ، ط٥ ، ١٩٧٩م.
٦. الإيضاح في شرح المفصل ، ابن الحاجب ، أبو عمر عثمان بن عمر (ت٦٤٦هـ) ، تح: د. موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني ، بغداد.
٧. البحر المحيط ، أبو حيان محمد بن يوسف النحوي الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، دار الفكر ، ط٢ ، ١٩٨٣م.
٨. تخليص الشواهد وتلخيص القواعد ، عبد الله بن يوسف بن هشام ، تح: عباس مصطفى الصالحي ، المكتبة العربية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٦م.
٩. الجنى الداني في حروف المعاني ، الحسن بن قاسم المرادي ، (ت٧٤٩هـ)، تح: د. فخر الدين قباوة ، والاستاذ : محمد ندي فاضل ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت – لبنان ، ط٢ ، ١٩٨٣ .
١٠. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، محمد شكري الآلوسي البغدادي شهاب الدين ، (ت ١٢٧٠هـ) ، دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان.
١١. سرّ صناعة الإعراب ، أبو الفتح عثمان بن رضي ، (ت ٣٩٢هـ) ، تح: د.حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط ، ١٩٨٥م.
١٢. شرح أبيات سيبويه ، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (ت ٣٨٥هـ) ، تح: د. محمد علي الريح هاشم ، وطه عبد الرؤوف سعد ، مكتبة الكليات الأزهرية ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة – مصر ، ١٩٧٤م.
١٣. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ومعه كتاب منحة الجليل لعبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عقيل القرشي الهاشمي العقيلي (ت ٧٦٩هـ) ، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة التراث ، ٢٠٠٥م.
١٤. شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، فيصل البابي الحلبي ، المسمى "المنهج السالك الى ألفية ابن مالك" ومعه شرح الشواهد للعيني لعلي بن محمد (ت ٩٢٩هـ) ، دار احياء الكتب العربية .
١٥. شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان ، ط ، ٢٠٠٣م.
١٦. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ، خالد بن عبد الله الأزهري (٩٠٥هـ) ، تح: محمد باسل عيون السود ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط ، ٢٠٠١م.
١٧. شرح الدماميني على مغني اللبيب ، محمد بن أبي بكر الدماميني (ت٨٢٨هـ)، تح: أحمد عزو عناية ، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ٢٠٠٧م.
١٨. شرح قطر الندى وبل الصدى ، عبد الله بن يوسف بن هشام الانصاري (ت٧٦١هـ) ، تح: محمد الفاخوري ، ود. وفاء الباني ، دار الجيل ، بيروت – لبنان ، ١٤١١هـ.

١٩. شرح الكافية الشافية ، محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي (ت ٧٦١هـ) ، تح: د. عبد المنعم أحمد هويدي ، دار المأمون للتراث ، ط١ ، ١٩٨٢م.
٢٠. شرح المفصل ، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣هـ) ، دار صادر.
٢١. شرح ملحة الإعراب ، أبو محمد القاسم بن علي بن محمد الحريري البصري (ت ٥١٦هـ) ، كامل مصطفى الهنداوي ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط ، ٢٠٠٢م.
٢٢. القاموس المحيط ، محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم الفيروز ابادي (ت٨١٦هـ) ، تح: د. يحيى مراد ، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط، ٢٠٠٨م.
٢٣. الكتاب ، سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت ١٨٠هـ) ، تح: عبد السلام محمد هارون ، عالم الكتب ، بيروت – لبنان ، ط٣ ، ١٩٨٢م.
٢٤. لسان العرب ، محمد بن مكرم بن منظور ، دار صادر ، بيروت – لبنان ، لا. ت.
٢٥. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، أحمد بن محمد بن علي المغربي الفيومي (ت ٧٧٠هـ).
٢٦. معاني القرآن ، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ) ، ج١ ، تح: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة، ١٩٥٥م ، ج٢ ، تح: محمد علي النجار ، مطبعة سجل العرب ، القاهرة ، لات.
٢٧. معجم المناهي اللفظية وفوائد في الألفاظ ، بكر أبو زيد ، دار العاصمة ، ط٣ ، ١٩٩٦م.
٢٨. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام جمال الدين ، تح: مازن المبارك ، راجعه: سعيد الافغاني ، ط١ ، ١٩٦٤م.
٢٩. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى، محمود بن أحمد بن موسى العيني بدر الدين ، تح: علي محمد فاخر ، أحمد محمد توفيق السوداني ، عبد العزيز محمد فاخر ، ط١ ، ٢٠١٠م.
٣٠. المقتضب ، أبو العباس محمد بن يزيد ، المبرد (ت ٢٨٥هـ) ، تح: محمد عبد الخالق عضيمة ، دار التحرير للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٣٨٥هـ.
٣١. همع الهوامع شرح جمع الجوامع في النحو ، جلال الدين عبد الرحمن بن كمال، أبو بكر السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تح: أحمد عزو عناية ، دار إحياء التراث العربي ، ط١ ، ٢٠١٠م.